ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

17 سبتمبر 2024

حزمة تسهيلات ضريبية جديدة للمستثمرين

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

29 معلومة مصورة

30 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

30 بين المصالح الوطنية والاستثمارات الأجنبية

41 معدلات تضخم أغسطس 2024

47 التخارج من أصول الدولة

تقديم

يناقش هذا العدد أبرز القضايا الاقتصادية الأسبوعية. تطورات اقتصادية هامة تعكس حركة النشاط في مختلف القطاعات الاقتصادية في مصر. فقد تجاوزت تعاملات الإنتربنك الدولاري حاجز الـ13.7 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الماضية، مما يعزز السيولة النقدية بين البنوك ويعكس الثقة في الاقتصاد المصري. كما حقق الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة غير مسبوقة، ما يدعم توجهات الحكومة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية. من ناحية أخرى، تم الإعلان عن سعر تاريخي لتوريد محصول قصب السكر، في خطوة تهدف لدعم المزارعين وتحفيز الإنتاج المحلي. بالإضافة إلى ذلك، شهدت تحويلات المصريين العاملين بالخارج ارتفاعاً ملحوظاً، مما يعزز احتياطيات النقد الأجنبي ويدعم الاقتصاد الوطني، هذا فضلا عن المزيد من الاحداث الاقتصادية الأخري الهامة، نتمني لكم قراءة ممتعه.

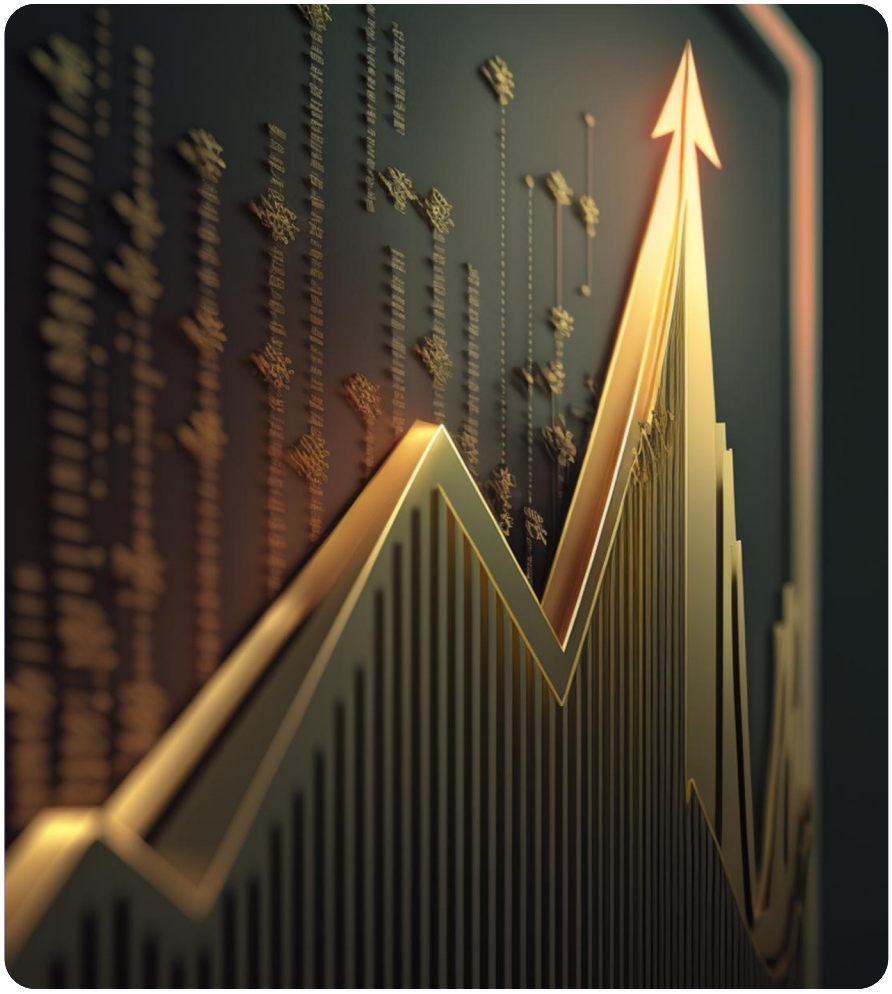

أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

- **البنـك المركـزي: تعامـلات الإنتربنـك الـدولاري تجـاوزت 13.7 مليـار دولار خلال 9 أشـهر**

بلغت حجم المعاملات التي تمت عبر سوق الإنتربنك الدولاري وفقاً لنظام «fin copy» بين البنوك المصرية 13.745 مليار دولار بإجمالي عدد عمليات 13.139 ألف عملية خلال الفترة يوليو -مارس من السنة المالية 2023 – 2024 مقابل 13.182 مليار دولار بإجمالي عدد عمليات 15.640 ألف عملية خلال الفترة يوليو -مارس من السنة المالية 2022 – 2023.

- **البنـك المركـزي: الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر يحقـق زيـادة غير مسـبوقة مسـجلا 23.7 مليـار دولار خلال 9 أشـهر**

كشف البنك المركزي المصري عن تحقيق صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر زيادة غير مسبوقة خلال الفترة من يوليو 2023 وحتى مارس 2024 ليسجل نحو 23.7 مليار دولار، منها 18.2 مليار دولار خلال الربع الأول من 2024. وذلك على ضوء البدء في تمويل أعمال تطوير مشروع رأس الحكمة بنحو 15 مليار دولار من جانب الإمارات. وتصدرت الدول العربية صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر لمصر خلال الفترة من يوليو 2023 إلى مارس 2024 لتسجل نحو 18.6 مليار دولار مقابل 3.8 مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة المالية السابقة.

- **رئيس هيئة الاستثمار : نستهدف استخدام الذكاء الاصطناعي لإعداد استراتيجيات داعمة لبيئة الاستثمار**

قال حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، إن الهيئة تقوم حالياً بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتحديث منصة تقديم خدماتها لتأهيل الهيئة لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات المنشآت الاقتصادية العاملة تحت مظلة الهيئة، بغرض المساهمة في إنتاج حلول واستراتيجيات قصيرة وطويلة المدى تدعم بيئة الاستثمار في مصر.

وقال حسام هيبة، خلال مشاركته في النسخة الخامسة من مؤتمر الاستثمار في مستقبل مصر التي ينظمها الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، إن مصر، رغم تصدرها قائمة الدول الأفريقية في جذب التدفقات الاستثمارية، إلا أنها في سباق شديد وصعب نحو هدف متحرك، وهو جذب استثمارات جديدة إلى السوق المصري، خاصةً في قطاع الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات المتجدد باستمرار، والذي يشهد كل فترة ظهور آليات تمويل ونظم استثمارية وإجراءات وتشريعات مبتكرة تناسب طبيعة هذا القطاع.

- **البنـك المركـزي: المعـدل السـنوي للتضخـم الأساسـي يرتفـع إلـى 25.1% بنهايـة أغسـطس**

أعلـن البنـك المركـزي عـن ارتفـاع المعـدل السـنوي للتضخـم الأساسـي ليسـجل 25.1% فـي أغسـطس 2024، مقابـل 24.4% فـي يوليـو 2024. وأضـاف البنـك المركـزي فـي تقريـر لـه أن الرقـم القياسـي الأساسـي لأسـعار المسـتهلكين سـجل معـدل تغيـر شـهري قـدره 0.9% فـي أغسـطس 2024، مقارنـة بـ 0.3% فـي أغسـطس 2023 وسـالب 0.5% فـي يوليـو 2024. وكان الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء قـد كشـف عـن ارتفـاع المعـدل السـنوي للتضخـم فـي المـدن المصريـة، للمـرة الأولـى منـذ 5 أشـهر، إلـى 26.2% فـي أغسـطس 2024، مقابـل 25.7% بنهايـة يوليـو السـابق. كمـا ارتفـع التضخـم علـى أسـاس شـهري إلـى 2.1% فـي أغسـطس، مقابـل 0.4% فـي يوليـو.

- **وزيـر التمويـن: الاحتياطـي الاسـتراتيجي مـن الزيـوت التموينيـة يصـل إلـى 7.6 شـهر**

تعاقـدت اليـوم الهيئـة العامـة للسـلع التموينية علـى كميـة 76200 طـن زيـت طعـام خـام منها كميـة 69700 طـن زيـت عبـاد خـام مسـتورد وكميـة 6500 طـن زيـت صويـا خـام محلـي بالجنيـه. يأتـي ذلـك فـي إطـار تنفيـذ توجيهـات القيـادة السياسـية بتعزيـز أرصـدة البـلاد مـن السـلع المختلفـة لمـدة تزيـد عـن سـتة أشـهر. وبحسـب بيـان الـوزارة، أصبـح بذلـك مـدى كفايـة أرصـدة البـلاد مـن الزيـت التمويـني 7.6 شـهر، وذلـك لتوفيـر كافـة الاحتياجـات اللازمـة للبطاقـات التموينيـة مـن سـلعة الزيـت.

- **المالية: أطلقنا مبادرة جديدة للسياحة بـ 50 مليار جنيه لتشجيع بناء الغرف الفندقية**

قال أحمد كجوك، وزير المالية، إن الوزارة أطلقت منذ أيام مبادرة جديدة لدعم السياحة، قيمتها 50 مليار جنيه لتشجيع سرعة بناء الغرف الفندقية لاستيعاب عدد أكبر من السائحين. وأضاف الوزير، وفقا للبيان: «سنوفر التمويل السنوي الكافي لتنفيذ استراتيجية تصنيع السيارات وتصديرها بما فيها المركبات الكهربائية، ونعمل بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإطلاق حزمة من التيسيرات والمساندة لتوطين بعض صناعات تكنولوجيا المعلومات، وندرس إطلاق مبادرات جديدة لمساعدة المواطن على التحول إلى أفضل وأرخص وسيلة للطاقة والكل سيكون مستفيدًا».

- **نقيب الزراعيين يطالب بتأسيس شركة حكومية لتسويق المحاصيل من الفلاحين**

هنأ الدكتور سيد خليفة، نقيب الزراعيين، المصريين بمناسبة عيد الفلاح الذي يوافق التاسع من سبتمبر من كل عام، مشيرا إلى أن 50% من سكان مصر يعملون في قطاع الزراعة بشكل مباشر أو غير مباشر. وقال إن اهتمام الدولة بالفلاحين ازداد خلال السنوات الأخيرة، مضيفا أن نظام الزراعة التعاقدية الذي بدأت الدولة في تطبيقه على 4 محاصيل؛ بات يمكن الفلاحين من الحصول على سعر مجز إلى حد ما لمحاصيلهم. وطالب بتأسيس شركات حكومية لتجميع وتخزين وتسويق المحاصيل الزراعية من الفلاحين؛ بهدف

توفير آليات حكومية لشراء المحاصيل من الفلاحين بأسعار عادلة، لتعويض المزارعين عن استغلال التجار وفرض أسعارهم عليهم، مؤكدا أنه بدون ذلك سيظل الفلاح يعاني في معظم محاصيله.

- **وزير الزراعة: سعر توريد محصول قصب السكر تاريخي.. واحتياطي القمح يتخطى 6 أشهر**

قال علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، إن الحكومة قررت تحديد سعر توريد طن قصب السكر عند 2500 جنيه بدلا من 2000 جنيه خلال العام الماضي، مؤكدا أن هذه الزيادة لم تحدث من قبل في تاريخ الوزارة. وأضاف أن تحديد السعر الجديد جاء بناءً على دراسة عناصر التكلفة؛ بهدف تحقيق ربح مجز للمزارعين، مضيفا أن هذا السعر لاقى رضا جميع الأطراف.

- **وزير الاستثمار: ندرس العديد من المقترحات بشأن ضريبة الأرباح الرأسمالية بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية**

أكد حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، خلال لقائه مع أحمد الشيخ، رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، على أهمية تعزيز التعاون بين الوزارة والبورصة لدعم مناخ الاستثمار في مصر وإزالة العقبات التي تواجه المستثمرين بالبورصة المصرية بما ينعكس إيجابا على مناخ الاستثمار في مصر. وأكد الخطيب أنه جاري العمل على دراسة العديد من المقترحات بشأن ضريبة الأرباح الرأسمالية في إطار حرص الدولة علي اتخاذ كافة الإجراءات

الإصلاحية اللازمة لتهيئة بيئة أعمال جاذبة للاستثمار، وتعزيز الثقة في الاقتصاد المصري بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية.

- **نائب وزير المالية: تخصيص 23 مليار جنيه في موازنة العام المالي الحالي لدعم الصادرات**

أكد ياسر صبحي نائب وزير المالية للسياسات المالية، أن التصدير يأتي في مقدمة أولويات برنامج عمل الحكومة، باعتباره قاطرة النمو والتشغيل والاستقرار الاقتصادي، أخذًا في الاعتبار، ثقتنا في قدرة القطاع الخاص على المنافسة، والتوسع في الإنتاج والتصدير، وتوفير النقد الأجنبي، وأنه تم صرف 67 مليار جنيه لدعم أكثر من 3 آلاف شركة منذ 2019 حتى الآن. وأضاف يتضمن دعم الصادرات 12.2 مليار جنيه للصناعات الغذائية في إطار مبادرات سداد الأعباء التصديرية المستحقة لدى صندوق تنمية الصادرات، وجرى تخصص ٢٣ مليار جنيه في موازنة العام المالي الحالي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥ للاستمرار في دعم الصادرات.

- **فاتورة الواردات المصرية تسجل 41.8 مليار دولار خلال النصف الأول من 2024**

ارتفع إجمالي قيمة الواردات المصرية خلال الـ 6 أشهر الأولى من العام الحالي، بنسبة 2.7%، ليسجل 41.8 مليار دولار، مقارنة بـ 40.72 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي، وفقا لنشرة التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء خلال الأسبوع الحالي. وبحسب النشرة ارتفعت قيمة جملة واردات السلع الزراعية بنسبة 2.6% لتسجل 4.216 مليار دولار، مقارنة بـ 4.108 مليار دولار، بزيادة 108.359 مليون دولار، كما ارتفعت قيمة جملة واردات

مصـر مـن السـلع الغذائيـة بنسـبة 1.7% لتسـجل 6.02 مليـار دولار، مقارنـة بـ 5.92 مليـار دولار، بزيـادة 97.8 مليـون دولار.

- **وزيـر الصناعـة يبحـث مـع الهيئـة الوطنيـة للاسـتثمار مشـاركة الشـركات المصريـة في الفـرص الاسـتثمارية**

قـام كامـل الوزيـر، نائـب رئيـس مجلـس الـوزراء للتنميـة الصناعيـة ووزيـر الصناعـة والنقـل، بزيـارة إلـى مقـر الهيئـة الوطنية للاسـتثمار العراقية، أكد الجانبان علـى العلاقات المتميزة بيـن مصـر والعـراق، والتطلع لزيـادة حجـم التبـادل التجـاري بينهمـا، بمـا يعكـس مسـتوى العلاقـات المتميـزة بيـن البلدين ويعـود إيجابيًا علـى اقتصاديهمـا، سـعيًا لتحقيـق التكامـل الاقتصـادي بينهمـا.

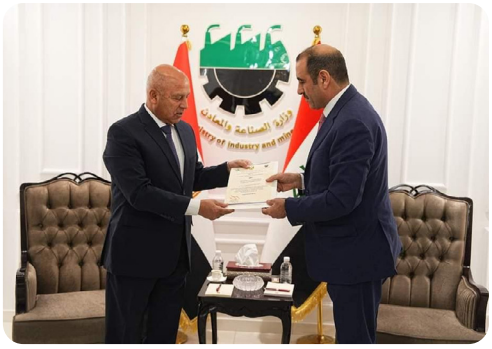

أكـد الوزيـر أن كافـة الشـركات المصريـة المتخصصـة فـي مجـالات البنيـة التحتيـة، والطـرق، والكبـاري، والمـدن السـكنية، والمشـروعات الخدميـة، والمجـال الصناعـي، ومـن بينهـا الـ 13 شـركة التـي رافقـت الوفـد الرسـمي فـي زيارتـه للعـراق، علـى اسـتعداد تـام للمشـاركة فـي مشـروعات البنيـة التحتيـة والصناعيـة، وإنشـاء صناعـات مصريـة-عراقيـة مشـتركة، وتوطيـن هـذه الصناعـات تحـت شـعار «صنـع فـي العـراق»، لتلبيـة احتياجـات السـوق العراقـي والتصديـر إلـى مصـر والخـارج. وأضاف أن الهـدف هـو تحقيـق شـراكة حقيقيـة علـى أرض الواقـع مـع العـراق الشـقيق، مشـيرًا إلـى أن تنفيـذ الشـركات المصريـة لمشـروعات مختلفة فـي العـراق يمثـل رسـالة واضحة بـأن الجانـب المصري مسـتعد لتوسـيع هـذا التعـاون بمـا يعـود بالنفـع علـى الاقتصاديـن المصـري والعراقـي.

- **البنـك المركـزي: 87% ارتفاعـا فـي تحويـلات المصرييـن العامليـن بالخـارج خـلال شـهر يوليـو**

تصاعـدت تحـويلات المصرييـن العامليـن بالخـارج خلال شـهر يوليو 2024 – وذلـك للشـهر الخامـس علـى التوالـي – بمعـدل 86.8% لتسـجل نحـو 3 مليـارات دولار مقابـل نحـو 1.6 مليـار دولار خلال شـهر يوليـو 2023 فـي سـابقة لـم يشـهدها شـهر يوليـو مـن قبـل منـذ بدايـة رصـد بيـان تدفقـات تحـويلات العامليـن بالخـارج.

- **وزيـر الاسـتثمار: نسـتهدف 15 مليـار دولار اسـتثمارات مباشـرة بنهايـة العـام المالـي الجـاري**

قـال حسـن الخطيـب وزيـر الاسـتثمار والتجـارة الخارجيـة، إن مصـر تسـتهدف جـذب 15 مليـار دولار اسـتثمارات مباشـرة بنهايـة العـام المالـي الجـاري، وذلـك مقابـل نحـو 10 مليـارات دولار نهايـة العـام المالي الماضـي 2023-2024. وأضـاف أنـه لا نحتـاج حوافـز جديـدة ضمـن قانـون الاسـتثمار.

- **بيـع 100% مـن أسـهم شـركة تمويلـي للمشـروعات متناهيـة الصغـر لائتـلاف اسـتثماري دولـي بمـا يزيـد عـن 2.5 مليـار جنيـه**

شـهدت الدكتـورة رانيـا المشـاط، وزيـرة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة والتعـاون الدولـي، وحسـن الخطيـب، وزيـر الاسـتثمار والتجـارة الخارجيـة، توقيـع اتفاقيـة بيـع 100% مـن أسـهم شـركة تمويلـي للمشـروعات متناهيـة الصغـر «تمويلـي» وتخـارج مسـاهميها المؤسسـين، شـركة إن آي كابيتـال القابضـة للاسـتثمار، وشـركة أيـادي للاسـتثمار والتنميـة - التابعتيـن لبنـك الاسـتثمار القومـي - وشـركة البريـد للاسـتثمار، لصالـح تحالُـف مـن المسـتثمرين الدولييـن يضُـم صنـدوق الاسـتثمار المباشـر

الإقليمي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية و»تنمية كابيتال فنتشرز»، و»بريتش إنترناشونال إنفستمنت»، وذلك بقيمة تزيد عن 2.5 مليار جنيه.

- **المشاط: مصر تحصل على تمويلات بـ 1.7 مليار دولار قبل نهاية العام**

قالت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي الدكتورة رانيا المشاط، إن مصر ستحصل على تمويلات بـ 1.7 مليار دولار من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي قبل نهاية العام الحالي، بواقع مليار دولار من الاتحاد الأوروبي، و700 مليون دولار من البنك الدولي بضمان المملكة المتحدة.

- **12.9% نموا سنويا في العملاء المستفيدين من نشاط التمويل الاستهلاكي**

ارتفع إجمالي عدد العملاء المستفيدين من نشاط التمويل الاستهلاكي بمعدل نمو سنوي 12.9%، ليصل عددهم إلى 963 ألف مستفيد خلال الربع الثاني 2024، مقابل 854 ألف مستفيد خلال فترة المقارنة لعام 2023. ضخت شركات التمويل الاستهلاكي 12.11 مليار جنيه خلال الربع الثاني 2024، مقابل 10.38 مليار جنيه خلال الربع الثاني 2023، بمعدل نمو 16.7%، وفقاً للهيئة العامة للرقابة المالية.

- **مصر تعلن حزمة تسهيلات ضريبية**

أعلنت القاهرة عن حزمة تسهيلات وتعديلات ضريبية لتحسين المناخ الاقتصادي والاستثماري في مصر، وكشف وزير المالية المصري أحمد كجوك أن التعديلات الضريبية الجديدة تتضمن وضع سقف للحد من الغرامات المقررة على حالات التأخر في السداد بحيث لا تزيد على أصل قيمة الضريبة، إذا كان يتضمن وضع غرامات بأضعاف قيمة الضريبة المستحقة على بعض الممولين. وقال خلال مؤتمر صحافي لمجلس الوزراء المصري إن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية ومنها تجهيز منظومة متكاملة للمنشآت الصغيرة وشركات ريادة الأعمال تخاطب كل الفئات حتى 15 مليون جنيه (0.310 مليون دولار)، وسيعفون من عدد من الضرائب ومنها الدمغة لمساعدتهم على التوسع، إضافة إلى تبسيط الإفراجات وخلق وحدات لدعم المستثمرين ووضع حد للغرامات بحيث لا تزيد على السقف الضريبي، ووجود نظام المقاصة المركزي.

- **مصر و«بريتش بتروليوم» تبحثان تعزيز التعاون لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي**

التقى وزير البترول والثروة المعدنية كريم بدوي مع نادر زكي، الرئيس الإقليمي لشركة بريتش بتروليوم (بي بي) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ووائل شاهين، نائب الرئيس الإقليمي للشركة في مصر. جاء ذلك في إطار تعزيز التنسيق مع شركاء صناعة البترول وتشجيع الاستثمار لزيادة الإنتاج. واستعرض اللقاء برنامج عمل «بي بي» في مصر خلال الفترة المقبلة، الذي يهدف إلى تسريع أنشطة الاستكشاف والإنتاج وتنمية الحقول في البحر المتوسط، بهدف زيادة معدلات الإنتاج تدريجياً.

- **مصـر تخطـط لإضافـة 3000 ميغـاواط إلـى الشـبكة الكهربائيـة حتـى 2025**

تسـعى وزارة الكهربـاء والطاقـة فـي مصـر إلـى إضافـة 3000 ميغاواط (3 غيغـاواط) إلـى الشـبكة الكهربائيـة بحلـول صيـف 2025 مـن خلال مشـروعات للطاقـة الشمسـية ومـزارع الريـاح. وأوضـح مصـدر حكومـي فـي تصريحـات صحفيـة/ أن هـذه المشـروعات سـتُنفذ بالكامـل عبـر شـركات القطـاع الخـاص وفـق نظـام (B.O.O)، حيـث يقـوم المسـتثمر ببنـاء وتشـغيل وامـتلاك المشـروع، علـى أن تلتـزم الشـركة المصريـة لنقـل الكهربـاء بشـراء كامـل الإنتـاج علـى مـدار عمـر المحطـات الـذي يمتـد مـن 20 إلـى 25 عامـاً.

- **مصـر ومنظمـة العمـل الدوليـة تتعاونـان لتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة فـي سـوق العمـل**

قـال أريـك اوشلان، مديـر مكتـب منظمـة العمـل الدوليـة فـي القاهـرة، إن المنظمـة تسـعي بالتعـاون مـع الحكومـة المصريـة مـن أجـل تحقيق العدالـة الاجتماعيـة والمسـاواة فـي عالـم العمـل مثـل المسـاواة بيـن الجنسـين فـي الراتـب مقابـل نفـس العمـل. وأشـار أريـك اوشلان، إلـى أن مكتـب منظمـة العمـل الدوليـة قـام مؤخـرا بالتعـاون مـع وزارة التخطيـط المصريـة بنشـر دراسـة شـاملة حـول سـبل سـد الفجـوة بيـن الجنسـين فـي مصـر.

- **مصر تنضم لعضوية صندوق تنمية الصادرات في إفريقيا**

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي القرار رقم 83 لسنة 2024 بالموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية إلى عضوية صندوق تنمية الصادرات في إفريقيا(FEDA). جاء نشر القرار في الجريدة الرسمية. وعقد مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء المصري، في 9 سبتمبر الجاري، اجتماعاً لمتابعة إجراءات تفعيل وكالة ضمان الصادرات والاستثمار في إفريقيا.

- **مصر.. توقيع اتفاقيات تضيف 2150 ميجاوات من الطاقة النظيفة إلى الشبكة الموحدة**

شهد مصطفي مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، مراسم توقيع اتفاقيات تنفيذ مشروعات لإنتاج الكهرباء من الطاقات الجديدة والمتجددة بنظام BOO بقدرة اجمالية تصل إلى 2150 ميجاوات، منها 1100 ميجاوات تخزين بنظام البطاريات، وقال إن توقيع هذه الاتفاقيات يأتي في إطار توجه الدولة والاستراتيجية الوطنية للطاقة المتكاملة والمستدامة، التي تستهدف الوصول بنسبة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة إلى 42% واستمرار العمل على تحديثها حتى عام 2040، في ضوء التطورات العالمية المتعلقة بتقنيات الطاقة المتجددة، وتطوير أنظمة تخزين الطاقة والاتجاه الجديد نحو الهيدروجين الأخضر، واعتماد استراتيجية وطنية متكاملة لإنتاج الهيدروجين منخفض الكربون باعتباره مصدراً واعداً للطاقة في المستقبل القريب.

إقليميًا

- **مشاريع «رؤية السعودية 2030» تتخطى حاجز 1.3 تريليون دولار**

أطلقت السعودية مشاريع عقارية وبنية تحتية بقيمة 1.3 تريليون دولار خلال الأعوام الثمانية الماضية، كجزء من خطتها لتنويع الاقتصاد بعيداً من النفط، وجعل الرياض وجهة أكثر جذباً للعيش والعمل والسياحة.

بحسب تقرير حديث صادر عن مجموعة الاستشارات العقارية «نايت فرانك» حول المشاريع العملاقة في السعودية، فإن حجم المشاريع ارتفع بنسبة أربعة في المئة مقارنة بالعام الماضي، وهذا يشمل أكثر من مليون وحدة سكنية ومشاريع ضخمة مثل مدينة «نيوم» المطلة على ساحل البحر الأحمر.

- **دول الخليج والصين تقتربان من التوصل لاتفاقية تجارة حرة بعد 20 عاما من المفاوضات**

تقترب دول الخليج والصين من التوصل لاتفاقية تجارة حرة بعد 20 عاما من المفاوضات. خلال الشهر المقبل سيتم عقد آخر الاجتماعات التفاوضية الأخيرة قبل التوقيع على الاتفاقية وخروجها إلى النور، بحسب الدكتور نايف الحجرف الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي. بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الخليج نحو 286.9 مليار دولار في 2023 حسب بيانات الجمارك الصينية،

فيما تستحوذ السعودية على ما يقرب من 40 % من حجم التبادل التجاري بين الخليج والصين.

- **قمة سعودية صينية تبحث التعاون في مجالات الطاقة والاستثمار والتقنية**

بحث ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان مع رئيس مجلس الدولة في الصين لي تشيانغ، أوجه التعاون المشترك بين البلدين، خاصة في مجالات التجارة والطاقة والاستثمار والثقافة والتقنية. جاء ذلك خلال جلسة المباحثات الرسمية التي عقدت بالديوان الملكي بالرياض وشهدت اجتماع الدورة الرابعة للجنة المشتركة السعودية الصينية رفيعة المستوى. بعد ذلك وقع ولي العهد ورئيس مجلس الدولة الصيني على محضر أعمال الدورة الرابعة للجنة المشتركة السعودية الصينية رفيعة المستوى.

- **دول الخليج وروسيا يبحثون تعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة**

ناقشت دول الخليج مع روسيا تعزيز التعاون الاقتصادي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الدولية، جاء ذلك خلال الاجتماع الوزاري المشترك للحوار الإستراتيجي بين مجلس التعاون وروسيا الذي عقد في العاصمة السعودية الرياض. بحث الاجتماع مستجدات الأزمة (الروسية – الأوكرانية)، وجهود الحل السياسي الدولية، مؤكدا دعم جميع الجهود التي تحقق الأمن والسلم الدوليين. استعرض الاجتماع العلاقات الخليجية الروسية وسبل تعزيزها وتطويرها في جميع المجالات، كما تطرق إلى تكثيف التنسيق في القضايا الإقليمية والدولية، والعمل المتعدد الأطراف.

عالميًا

- **التجـارة لا تكفـي وحدهـا لمكافحـة الفقـر.. تقريـر منظمـة التجـارة العالميـة يكشـف الفجـوة**

اعترفـت منظمـة التجـارة العالميـة، أنـه ليسـت كل الـدول ولا كل أفـراد المجتمـع يسـتفيدون مـن التجـارة والتنميـة الاقتصاديـة. ومـع ذلـك، أفـاد تقريـر منظمـة التجـارة العالميـة لعـام 2024، والـذي نشـر، اليـوم الاثنيـن، بـأن التجـارة العالميـة سـاهمت فـي خفـض معـدلات الفقـر فـي العديـد مـن الـدول. وكتبـت منظمـة التجـارة العالميـة فـي تقريرهـا أنـه بالأرقـام المطلقـة، لا يـزال عـدم المسـاواة فـي الدخـل علـى مسـتوى العالـم، فعليـا كمـا كان قبـل أكثـر مـن 100 عـام، مشـيرة إلـى تقريـر عـدم المسـاواة فـي العالـم لعـام 2022.

- **روسيا تقلص النفوذ التجاري الفرنسي في أسواق شمال أفريقيا**

تعمـل روسـيا تحـت وطـأة العزلـة التـي فرضتهـا عليهـا الـدول الأوروبيـة منـذ انـدلاع الحـرب مـع أوكرانيـا علـى توسـيع دائـرة شـركائها التجاريين، وبعدمـا عـززت علاقاتهـا مـع البلـدان الأعضـاء بمجموعـة «بريكـس» رفعـت حجـم تعاملاتهـا مـع تركيـا التـي أضحـت شـريكاً إسـتراتيجياً، لكنهـا اتجهـت فـي الفتـرة الأخيـرة إلـى وضـع بلـدان جنـوب البحـر الأبيـض المتوسـط ضمـن أولوياتهـا. وسـرعان مـا تحولـت دول شـمال أفريقيـا إلـى شـركاء تجاريين مهميـن فـي القـارة الأفريقيـة، ولـم تكتـف موسـكو بالنسـق الحالـي للمبـادلات إذ ترغـب مـن خلال الإعـداد الحالـي لاتفاقـات التجـارة الحـرة فـي اللحـاق بشـركاء الاتحـاد الأوروبـي وفرنسـا بالتحديـد، وتوقيـع اتفاقـات تسـهل التجـارة مـن خلال إزالـة الحواجـز الجمركيـة التـي يمكـن أن تعـزز التجـارة بيـن الطرفين. وتظهـر المعطيات

أن التبادلات التجارية الروسية – الأفريقية كانت تتركز بقوة في مجموعة من البلدان سابقاً وهي مصر والجزائر والمغرب، إضافة إلى جنوب أفريقيا، مما مهد للتفكير في إنشاء منطقة تجارة حرة مع دول شمال أفريقيا، وبخاصة بعد الارتفاع الملحوظ للتعاملات مع تونس خلال العامين الأخيرين.

- **إيلون ماسك أول «تريليونير» في العالم بحلول عام 2027**

بحلول عام 2027 سيكون إيلون ماسك في طريقه ليصبح أول تريليونير في العالم، وفقاً لتقرير جديد صادر عن مجموعة تتبع الثروة. ويستند استنتاج أكاديمية «إنفورما كونيكت» حول رئيس شركة السيارات الكهربائية «تيسلا» وشركة الفضاء الخاصة «سبيس إكس» ومنصة التواصل الاجتماعي «إكس» (تويتر سابقاً) إلى حقيقة أن ثروة ماسك تنمو بمعدل سنوي متوسط يبلغ 110 في المئة، كما كان هو أغنى شخص في العالم بثروة تقدر بـ 251 مليار دولار، وفقاً لمؤشر «بلومبيرغ» للمليارديرات، مع بدء تداول تقرير نادي التريليون دولار لعام 2024 الذي أصدرته الأكاديمية.

- **ضرائب حكومة «العمال» البريطانية تثير مخاوف مجتمع الأعمال**

اجتمع بعض أغنى الناس في بريطانيا في وستمنستر الأسبوع الماضي لمناقشة أحد أكثر المواضيع خصوصية ألا وهي ضرائبهم الشخصية. وأقيم الاجتماع غير المتوقع في وون بريدكيغ ووك المطل على وزارة الخزانة في وسط لندن تحت رعاية مجموعة

ضغط جديدة تدعى «المستثمرين الأجانب لبريطانيا». وبدأت المجموعة حملة لإقناع الوزراء بأنهم مجبرون على مغادرة البلاد بسبب التعديلات على نظام ضريبي خاص يعود إلى أيام الحروب النابليونية. وقالت المحامية المولودة في أستراليا التي نسقت الاجتماع مع المسؤولين من وزارة الخزانة ليزلي ماكلويد - ميلر لـ "التايمز» إنهم أثاروا «الإنذارات» في شأن إنهاء وضع «غير المقيم»، الذي يدعون أنه قد يكلف بريطانيا ما يصل إلى مليار جنيه استرليني (1.3 مليار دولار) من الإيرادات الضريبية، ويتسبب في هجرة بعض أغنى الناس في البلاد.

- **أسعار المنازل في بريطانيا تصل إلى أعلى مستوى لها منذ عامين**

وصلت أسعار المنازل في بريطانيا إلى أعلى مستوى لها منذ عامين وعادت تقريباً إلى المستويات التي سجلت قبل موازنة ليز تراس المصغرة. ومع توافر عروض قروض الرهن العقاري الأرخص التي تشجع المشترين المحتملين على العودة إلى السوق ارتفعت الأسعار 0.3 في المئة في أغسطس الماضي بعد زيادة 0.9 في المئة خلال يوليو الماضي. ووفقاً لتقرير «هاليفاكس»، وهي من أكبر مقرضي الرهن العقاري في بريطانيا، ارتفعت الأسعار في كل من الأشهر الخمسة الماضية، وجاءت زيادة أغسطس الماضي أقوى قليلاً من التوقعات التي قدرتها بنسبة 0.2 في المئة لتصل بمتوسط سعر المنزل في

بريطانيا إلى 292505 ألف جنيه استرليني (384117 ألف دولار)، وهو أعلى مستوى منذ أغسطس 2022، وأقل بنحو 1000 جنيه استرليني (1.3 ألف دولار) فقط من الرقم القياسي المسجل في يونيو 2022.

- **«المركزي الصيني» يفرمل شراء الذهب مع صعود الأسعار**

أوقف بنك الصين الشعبي (البنك المركزي الصيني) شراء الذهب للشهر الرابع على التوالي مع وصول الأسعار إلى مستويات قياسية ولم يضف البنك المركزي الصيني أي ذهب إلى احتياطاته للشهر الرابع على التوالي في أغسطس الماضي، وفقاً لـ "بلومبيرغ"، إذ ارتفعت أسعار المعدن الثمين إلى مستويات قياسية. وظلت كمية الذهب المحتفظ بها من قبل «المركزي الصيني» ثابتة عند 72.8 مليون أونصة في نهاية الشهر الماضي، وفقاً للبيانات الرسمية الصادرة. وزاد البنك الصيني من مخزونه لمدة 18 شهراً متتالياً حتى أبريل من هذا العام، مما ساعد في دعم قوة أسعار الذهب.

- **بريطانيا تحتاج إلى استثمارات بـ 1.3 تريليون دولار لدفع الاقتصاد**

تحتاج بريطانيا إلى استثمارات إضافية بقيمة تريليون جنيه إسترليني (1.3 تريليون دولار) خلال العقد المقبل لتنمية الاقتصاد، وفقاً لتقرير

صادر عن مجموعة الضغط للخدمات المالية البريطانية «فريق عمل صناعة أسواق رأس المال». وقال رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر إنه يسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي سنوي بنسبة 2.5 في المئة خلال حملته الانتخابية التي سبقت انتخابات الرابع من يوليو الماضي، وهي نسبة لم تحققها بريطانيا بانتظام منذ الأزمة المالية لعام 2008. وأشار التقرير الصادر عن مجموعة الضغط للخدمات المالية البريطانية، إلى أن معدل نمو سنوي بنسبة ثلاثة في المئة، سيتطلب استثمارات إضافية بقيمة 100 مليار جنيه إسترليني خلال الأعوام الـ 10 المقبلة، لاسيما في قطاعات الطاقة والإسكان ورأس المال الاستثماري.

- **التجارة الأميركية أمام تحدي التقارب الهندي – الصيني**

تسعى الأعمال الأميركية إلى تقليل اعتمادها على الصين، إذ تتجه بصورة متزايد إلى الهند كمركز تصنيع جديد كتدبير ضد الانقطاعات المحتملة في سلاسل الإمداد الصينية الناجمة عن التوترات الجيوسياسية المتصاعدة أو جائحة أخرى. ولكن مع زيادة إنتاج الهند للسلع مثل الهواتف الذكية والألواح الشمسية والأدوية، أصبح الاقتصاد الهندي نفسه أكثر اعتماداً على الواردات الصينية، خصوصاً للمواد المكونة لهذه المنتجات، وفقاً لأرقام التجارة والمحللين الاقتصاديين.

- **تباطؤ التضخم يدفع الفيدرالي الأمريكي إلى خفض الفائدة وسوق العمل المهمة التالية**

ربما وصل التضخم في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوى له خلال 3سنوات في أغسطس، ما يؤكد أن معدل ارتفاع الأسعار

يتراجع إلى مستويات ما قبل الوباء ويمهد الطريق أمام بنك الاحتياطي الفيدرالي لبدء خفض سعر الفائدة الرئيس الأسبوع المقبل. يتوقع أن التضخم قد تباطأ إلى 2.6 % الشهر الماضي على أساس سنوي، وفقًا لمسح أجراه مزود البيانات الرسمية بين خبراء الاقتصاد. سيكون هذا أدنى معدل من هذا القبيل منذ مارس 2021. وباستثناء أسعار المواد الغذائية والطاقة المتقلبة، ويُعتقد أن التضخم الأساسي ظل دون تغيير عند 3.2 %.

- **اجتماعات إستراتيجية لمجموعة الـ 20 تبحث قضايا الاقتصاد الرقمي والتمويل والاقتصاد الحيوي**

تبحث اجتماعات إستراتيجية لمجموعة العشرين في البرازيل، قضايا إستراتيجية تتضمن الصحة العالمية والاقتصاد الرقمي والتمويل المستدام والاقتصاد الحيوي. وتهدف الاجتماعات التي انطلقت أمس الاثنين وتستمر لمدة 3 أيام في مدن ماسايو وريو دي جانيرو وكويابا وبرازيليا، إلى بناء توافق في الآراء وتحديد جدول أعمال اجتماع رؤساء الدول. وبحسب تقرير نشره موقع قمة العشرين الرسمي ، فإن جدول الأعمال يشهد مناقشات حاسمة تركز على الموضوعات العاجلة والإستراتيجية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، مثل: الصحة العالمية والاقتصاد الرقمي والتمويل المستدام والاقتصاد الحيوي، وهذه المواضيع سيتم مناقشتها فيما بعد في قمة القادة في نوفمبر.

- **الهند تلغي السعر الأدنى لتصدير أرز «بسمتي»**

أعلنت الهند، أكبر مصدر للأرز في العالم، إلغاء السعر الأدنى لتصدير أرز «بسمتي»، في خطوة تهدف إلى تعزيز تنافسية هذا الصنف المتميز في الأسواق العالمية.

القرار الذي أعلنه وزير التجارة، يقضي بإلغاء السعر الأدنى الحالي البالغ 950 دولاراً للطن، والذي كان شرطاً أساسياً للحصول على شهادات التصدير. الخطوة من المتوقع أن تسهم في زيادة صادرات أرز «بسمتي» الهندي، المعروف بحجم حباته الطويلة ورائحته الفريدة، وبالتالي تعزيز دخل المزارعين الذين يعتمدون بشكل كبير على زراعته. كما يُتوقع أن يؤدي إلغاء الحد الأدنى للأسعار إلى خفض الأسعار العالمية للأرز «بسمتي»، مما قد يزيد من الطلب عليه.

- **4.5% زيادة في الناتج الصناعي بالصين خلال أغسطس الماضي**

أظهرت نتائج بيانات رسمية أصدرتها الهيئة الوطنية للإحصاء الصينية، توسع الناتج الصناعي ذي القيمة المضافة، وهو مؤشر اقتصادي مهم، بنسبة 4.5 في المائة على أساس سنوي في شهر أغسطس الماضي. وذكرت الهيئة - في بيان أوردته وكالة الأنباء الصينية شينخوا- أن الناتج الصناعي ارتفع بنسبة 0.32 في المائة على أساس شهري في أغسطس الماضي قياسا إلى الشهر الأسبق.

- **تراجع أسعار النفط مع استئناف إنتاج الخام الأمريكي وزيادة منصات الحفر**

انخفضت أسعار النفط عند إغلاق الجمعة 13 سبتمبر، بعد استئناف إنتاج النفط في خليج المكسيك، الذي كان قد تعطل بفعل إعصار «فرنسين».وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 0.5% لتصل إلى 71.61 دولار للبرميل، فيما انخفضت العقود الآجلة للخام الأمريكي 0.46% لتصل إلى 68.65 دولار للبرميل.

- **خلافاً للتوقعات.. «المركزي» الروسي يرفع سعر الفائدة 1%**

رفع البنك المركزي الروسي، اليوم الجمعة، سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 100 نقطة أساس إلى 19% خلافاً لتوقعات تثبيتها، وذلك في ظل استمرار ارتفاع الأسعار. وقال البنك في بيان السياسة النقدية إن هناك إمكانية لرفع الفائدة مرة أخرى خلال اجتماعه القادم في أكتوبر إثر استمرار الارتفاع القوي للمستوى العام للأسعار.

- **«فيتش»: الفيدرالي سيتجه لتيسير السياسة النقدية بوتيرة بطيئة**

قالت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني إن دورة تيسير السياسة النقدية لبنك الاحتياطي الفيدرالي ستكون طفيفة وفقاً للمعايير التاريخية عندما يبدأ في خفض أسعار الفائدة في اجتماع السياسة النقدية لشهر سبتمبر. وفي تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية، تتوقع «فيتش» خفض الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس خلال اجتماع الفيدرالي في شهري سبتمبر وديسمبر، قبل أن يخفضها بمقدار 125 نقطة أساس في 2025، وبمقدار 75 نقطة أساس في 2026.

- **الصين تسعى لمواجهة نقص الأيدي العاملة من خلال رفع سن التقاعد**

وافق المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني على مقترح يقضي برفع سن التقاعد في البلاد اعتبارا من يناير المقبل بهدف التخفيف من الأعباء والضغوط الاقتصادية الناجمة عن نقص الأيدي العاملة. وأوضح المجلس، الذي يعد أعلى هيئة تشريعية في الصين - حسبما ذكر راديو شبكة «تشانيل نيوز آشيا»، في نسخته الإنجليزية - أنه وفقا للتعديلات الأخيرة التي ستطرأ على قوانين العمل، سيتم رفع سن التقاعد للرجال من 60 إلى 63 عاما، بينما سيرتفع للنساء في الوظائف اليدوية من 50 إلى 55 عاما، وفي الوظائف المكتبية من 55 إلى 58 عاما.

- **المركزي الأوروبي يخفض أسعار الفائدة مجددا مع تباطؤ التضخم**

قرر البنك المركزي الأوروبي خفض أسعار الفائدة، بما يعادل ربع نقطة مئوية، وهو ما يمثل ثاني خفض له على سعر الفائدة على الودائع العام الحالي ليقود بذلك موجة التيسير النقدي العالمي. وتوقعت الأسواق قرار البنك المركزي الأوروبي، على نطاق واسع، بعد فترة من النمو الاقتصادي البطيء في منطقة اليورو وتباطؤ التضخم، الذي تراجع إلى مستوى 2% الذي حدده البنك المركزي في أغسطس.

معلومة مصورة

”

انخفض عجز الميزان التجاري المصري لعام 2024/2023 إلى أدنى مستوي له منذ 10 سنوات تقريبا، يأتي ذلك في ظل جهود الدولة لتعميق الصناعه الوطنية وتقليل الاعتماد على الواردات والظروف الاستثنائية التي مرت بها الدولة المصرية خلال فترة عام 2023 وحتى مارس من عام 2024، لكن تلك البيانات ايجابية حيث أنها تؤكد على قدرة المصريين في التخلي عن بعض المنتجات المستوردة واستبدالها بمثيلتها محلية الصنع.

“

مقالات تحليلية

بين المصالح الوطنية والاستثمارات الأجنبية:

تحولات الملكية في منجم السكري وأثرها على المصلحة المصرية

د. أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

يعتبر منجم السكري أحد أهم المعالم التعدينية في مصر التي تشير إلى الطبيعة الجيولوجية الغنية للدولة مع احتواء أراضيها على ثروات وموارد طبيعية هائلة، وعُثر كذلك في المنجم على رواسب من المعدن الأصفر منذ عهد المصريين القدماء. حيث يوصف السكري بأنه منجم ذهب ضخم يأتي ضمن أكبر المناجم في العالم، ويقع في منطقة جبل السكري، والذي اكتسب المنجم اسمه منها. ويدار منجم السكري بواسطة شركة السكري لمناجم الذهب، باعتبارها الشركة القائمة بالعمليات وفقًا لأحكام اتفاقيات الامتياز.

تسعى مصر إلى تطوير قطاع التعدين بهدف زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 5% خلال العقدين المقبلين مقارنةً بحوالي 0.5% في الوقت الراهن (نسبة ضئيلة). الجدير بالذكر، أن جميع دول العالم تسعى لتنويع مصادر احتياطاتها ودخلها وبالأخص من الذهب باعتباره المعدن الأكثر استدامة وقيمة، ولذلك تثير صفقة السكري تساؤلات بشأن حجم استفادة مصر منها.

منجم السكري:

يُعد منجم السكري أحد المشروعات المشتركة بين هيئة الثروة المعدنية وشركة سنتامين الأسترالية، إذ وقعت الحكومة المصرية اتفاقية في عام 1994 مع الشركة الفرعونية لمناجم الذهب الأسترالي (سنتامين حاليًا)، وذلك للبحث عن الذهب والمعادن واستغلالها. وبعد اكتشاف منجم السكري تقرر إنشاء شركة السكري لمناجم الذهب في مايو 2005، بمنطقة امتياز يبلغ طولها حوالي 160 كيلومترًا مربعًا، لاستغلال المنجم، حيث يقع جبل السكري في صحراء النوبة، التي تُعد جزءًا من الصحراء الشرقية، والواقعة على بُعد حوالي 30 كيلومترًا جنوب مرسى علم التابعة لمحافظة البحر الأحمر في مصر، كما هو موضح في الشكل التالي.

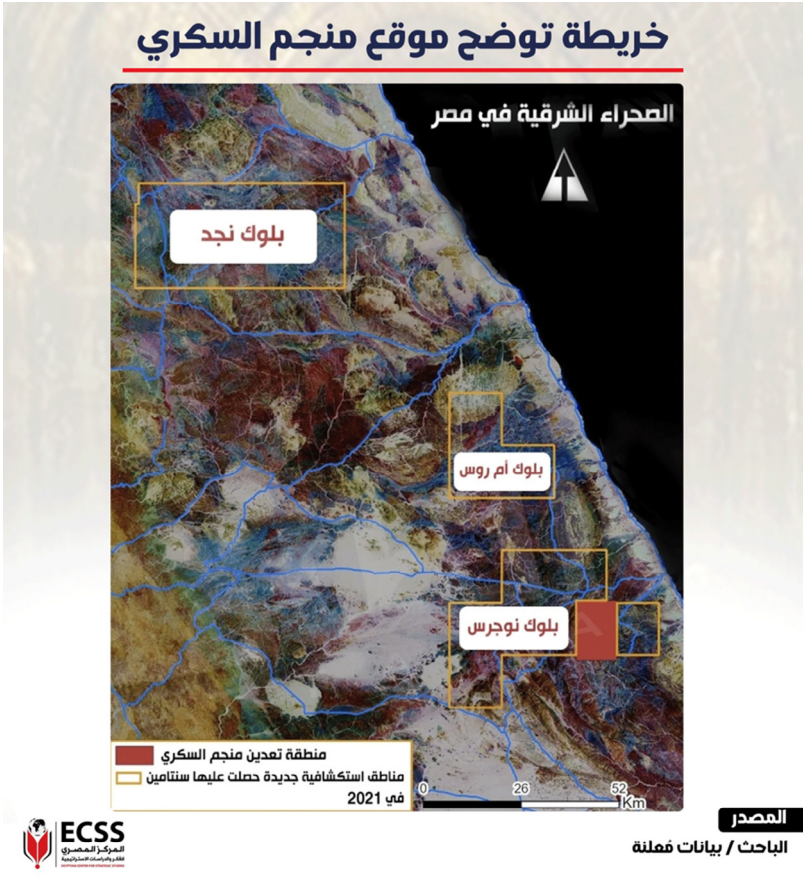

شركة السكري، ذات رأسمال مشترك بين هيئة الثروة المعدنية المصرية التابعة لوزارة البترول والثروة المعدنية في مصر، وسنتامين التي يقع مركزها الرئيس في أستراليا. وكانت الشركة الفرعونية لمناجم الذهب هي المشغل الأول لمنجم السكري قبل أن تستحوذ عليها سنتامين.

بحسب التقديرات الاستكشافية للسكري؛ يتميز المنجم بانتشار معدن الذهب على امتداده؛ ما يجعله من ضمن المناجم الأكبر في أفريقيا والعالم. أن مخزون الذهب في منجم السكري هش وسهل التكسير، ويتداخل مع مركبات جراتينية من بلورات التوناليت -وهي صخور نارية- ذات الحبيبات البركانية، وينقسم مخزون الذهب في منجم السكري إلى 4 نطاقات؛ وهي: الفراعنة وراع وآمون والغزالي.

يُشكل منجم السكري قيمة اقتصادية كبيرة لمصر، وذلك بفضل احتياطياته الضخمة من الذهب، إذ يعد من أكبر 10 مناجم في العالم من حيث الاحتياطي والإنتاج. بدأ العمل فيه للمرة الأولى عام 2009، رغم اكتشافه في عام 1994، لتجد مصر أنها وضعت يديها على احتياطيات عملاقة من الذهب. ويُعد منجم السكرى للذهب في مصر نموذجًا عالميًا متطورًا للاستثمار التعديني يمكن تكراره.

إنتاج منجم السكري من الذهب:

إجمالًا لما سبق، ارتفع إنتاج منجم السكري من الذهب للعام الثاني على التوالي -بعد تراجعه الملحوظ في عام

-2021، ليحقق حوالي 450.05 ألف أوقية عام 2023، مقابل حوالي 440.97 ألف أوقية عام 2022. وهنا تجدر الإشارة إلى أن إنتاج منجم السكري من الذهب خلال الربع الأخير من العام الماضي 2023 قفز إلى حوالي 128.12 ألف أوقية من الذهب، مقابل حوالي 101.37 ألف أوقية في الربع الثالث من العام نفسه. وكان إنتاج منجم السكري قد تراجع بصورة كبيرة ذلك في عام 2021 إلى مستوى حوالي 415.37 ألف أوقية، مقابل حوالي 452.32 ألف أوقية من الذهب في عام 2020.

وبناءً على ذلك، واصلت إيرادات منجم السكري ارتفاعها للعام الثاني على التوالي، بالتوازي مع نمو إنتاج المعدن الأصفر وصعود الأسعار، إلى حوالي 891.26 مليون دولار خلال عام 2023، مقابل 788.42 مليون دولار في عام 2022. وفي الربع الأخير من العام الماضي، ارتفعت الإيرادات إلى حوالي 265.24 مليون دولار، مقابل حوالي 200.4 مليون دولار في الربع الثالث من العام نفسه.

هنا تجدر الإشارة إلى أن مصر تحصل على 50% من أرباح المنجم، بالإضافة إلى 3% إتاوة من صافي مبيعات منجم السكري، الذي يتميز بانتشار معدن الذهب على امتداده؛ ما يجعله من ضمن المناجم الأكبر في أفريقيا والعالم. وتجاوزت إيرادات منجم السكري للذهب حوالي 7.5 مليار دولار منذ بدء الإنتاج في 2009، بلغت حصة مصر من الأرباح والإتاوات في العام الماضي 2023 حوالي 139 مليون دولار، كما هو موضح في الشكل التالي.

صفقة استحواذ أنجلو جولد أشانتي على نسبة الشريك:

بعد أيام من الشد والجذب والشائعات العديدة حول بيع منجم السكري في مصر، كشفت الحكومة المصرية أن الصفقة ليس لها أي تأثير في حقوق الدولة المصرية وإيراداتها، إذ تظل أحكام اتفاق الالتزام الصادر بموجب القانون رقم 222 لعام 1994 سارية بجميع بنودها، وهي التي تحكم العلاقة بين الأطراف المساهمين (الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية والشركة الفرعونية).

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك بعض المحاولات المتكررة لدى العديد من المستثمرين للاستحواذ على منجم السكري (فترات سابقة)،

ولكن تلك المحاولات لم يُكتب لها النجاح، وذلك للعديد من الأسباب، والتي كان من ضمنها أن شركة سنتامين كانت لا تزال ترى أن بإمكانها تحقيق مزيد من المكاسب من منجم السكري بتكلفة استثمارية وتشغيلية جيدة بالنسبة لها في ذلك الوقت. حيث أصبحت سنتامين تنظر الآن إلى الأمر بشكل مستقبلي واستثماري، لأن موافقتها على صفقة الاستحواذ تعني أنها تبحث عن إمكانية لضخ استثمارات جديدة في مناطق بحث واستكشاف بأسواق أخرى، علاوة على ذلك أن الشركة قد حققت بالفعل العديد المكاسب والأرباح الضخمة طيلة السنوات الماضية، وهو الأمر الذي جعلها مُنفتحة في التوقيت الحالي على إتمام صفقة الاستحواذ. (شركة سنتامين أنتجت خلال الـ 5 سنوات الماضية الفترة من 2019 وحتى 2023، حوالي 2.4 مليون أوقية ذهب، أي أن الشركة حققت إجمالي أرباح هائلة للغاية عن تلك الفترة التي شهدت بعض المحاولات من مستثمرين للاستحواذ على الشركة)، كما يوضح الشكل التالي تطور إنتاج الذهب من المنجم.

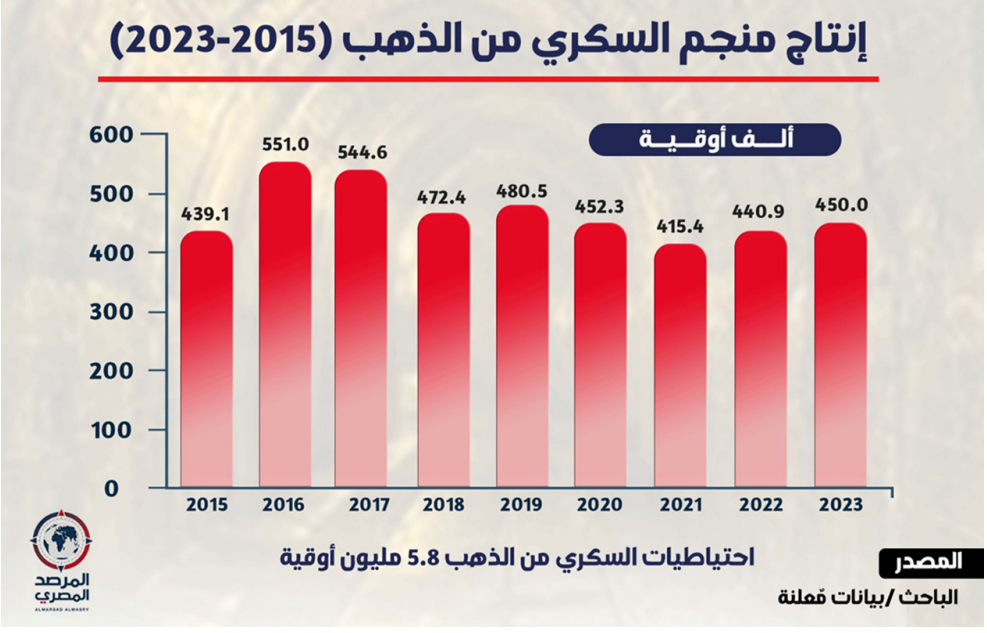

وعليه، تأتي صفقة الاستحواذ في وقت تشهد فيه أسعار الذهب العالمية قفزة ضخمة، تدفع العديد من الشركات المنتجة لهذا المعدن المهم عالميًا إلى التوسع في عملياتها الاستكشافية والإنتاجية.

كانت أنجلو جولد أشانتي وافقت على الاستحواذ على سنتامين في صفقة تقدر قيمتها بحوالي 2.5 مليار دولار، وستمنحها هذه الصفقة المشاركة في منجم السكري. حيث بدأت شركة أنجلو جولد أشانتي منذ عدة أشهر في مفاوضات الاستحواذ على شركة سنتامين المُشغل لمنجم السكري، إذ لا تمنع اتفاقية استغلال منجم السكري أن يحدث هناك تنازل أو دمج للشركة صاحبة حق الاستغلال بالمشروع، (نموذج توضيحي: ما يحدث من استحواذات على مستوى قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي).

أنجلو جولد أشانتي واحدة من أهم شركات التعدين في العالم المدرجة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وتسعى إلى تعزيز محفظتها من خلال إضافة السكري الذي يُعد أحد أكبر مناجم الذهب المنتجة في العالم، وسط ارتفاع أسعار الذهب. والجدير بالذكر، أن أنجلو جولد أشانتي تُعد من الشركات الرائدة في صناعة الذهب، حيث تحتل المرتبة الرابعة على العالم في تصنيف الشركات المُنتجة للذهب. وهي مدرجة في عدد من البورصات العالمية.

وعليه، أن المساهمين في أنجلو جولد سيمتلكون حوالي 83.6% من الشركة المدمجة، بينما سيمتلك حاملو سنتامين النسبة المتبقية البالغة حوالي 16.4% (المشاركة في نسبة 50%)، وفيما يتعلق بالجدل بشأن وجود جنسيات مختلفة ضمن حاملي الأسهم بشركة أنجلو جولد، إن شركة سنتامين نفسها كانت تُعد أسترالية،

وبالتالي يحق لها ضم أعضاء من جنسيات مختلفة، وهو الأمر الذي لا يمكن التحكم به طالما قبلت الدولة منح حق تشغيل وإدارة المنجم لشركة أجنبية (وهو أمر متبع وطبيعي في ظل سعى الدولة إلى جذب استثمارات جديدة).

تعليقًا على صفقة الاستحواذ قال يوكين تيلك، رئيس مجلس إدارة أنجلو جولد، إن الصفقة مناسبة للغاية وتوفر إمكانات جيولوجية تتمتع الشركة بمكانة جيدة لتطويرها. حيث تتوقع الشركة، التي تتخذ من دنفر بولاية كولورادو الأمريكية مقرًا لها، والمدرجة في بورصة نيويورك للأوراق المالية، أن تزيد الصفقة من التدفق النقدي الحر للسهم في أول عام كامل بعد اكتمالها. وتتوقع أن يؤدي إضافة منجم سكري إلى خفض تكاليف الوحدة النقدية وتكاليف الاستدامة الشاملة للمجموعة المدمجة.

إجمالًا لما سبق، يدار منجم السكري بواسطة شركة السكري لمناجم الذهب، باعتبارها الشركة القائمة بالعمليات وفقًا لأحكام اتفاقيات الامتياز. وشركة السكري مملوكة مناصفة بين الهيئة الثروة المعدنية والشركة الفرعونية لمناجم الذهب، وهو الأمر الذي لا يترتب عن الاستحواذ أي تأثير على الشركة القائمة بالعمليات. وشركة سنتامين مدرجه ببورصة لندن، وهي المشغل للمنجم، بينما شركة أنجلو جولد أشانتي، مدرجة ببورصة نيويورك، الأمر الذي لا يستلزم موافقة الجانب المصري على إتمام الصفقة، لأن الاستحواذ يشمل جميع أسهم شركة سنتامين و بجميع مناطق عملها بالعالم.

استكمالًا لما سبق، صفقة السكري لن تضر بمصر أو حصتها السنوية من الأرباح، لأنه وفقًا للاتفاقية الموقعة بين مصر وسنتامين، يحق

للحكومة المصرية أن تحصل على 50% من أرباح منجم السكري، كما يحق لمصر الحصول على نسبة تصل إلى 3% من صافي إيرادات مبيعات منجم السكري (نص الاتفاقية العامة للمنجم)، إذ تظل أحكام اتفاق الالتزام سارية بجميع بنودها بين الأطراف المساهمين، لأن الاتفاق الأصلي كان بين هيئة الثروة المعدنية والشركة الفرعونية لمناجم الذهب المملوكة لسنتامين. وبالتالي أن الاتفاق الحالي بين مصر وشركتين دوليتين في شأن منجم السكري يتضمن حقوقًا وشروطًا ثابتة لمصر (المرجعية الأساسية هي الاتفاقية الأم)، وبالعكس من الممكن زيادة حصة مصر في عائدات منجم السكري مستقبلًا، كما هو موضح في الشكل التالي.

بالإضافة إلى أن سعى أنجلو جولد أشانتي للعمل في مصر، يُشكل شهادة عالمية على ثقة الشركات العالمية في مناخ الاستثمار الحالي في مصر ودليلاً واضحًا على نجاح سياسة الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو الأمر الذي يُسهم في تشجيع شركات عدة للعمل في قطاع التعدين المصري مستقبلًا. علاوةً على ذلك، تُعد أنجلو جولد من أكبر الشركات في إنتاج الذهب، لذلك سوف تعمل على زيادة ضخ الاستثمارات المباشرة في منجم السكري، وسوف تخطط لاستخدام خبرتها في الاستكشاف لفتح فرص إضافية للنمو وتمديد عمر المنجم، مما سيعود بالنفع على مصر من خلال زيادة أرباحها السنوية.

ومن المتوقع أن أنجلو جولد ستتولى تنمية احتياطي الذهب المؤكد والقابل للاستخراج من منطقة السكري، ما يُعزز من القدرات الإنتاجية للمنجم خلال السنوات القادمة، والاستفادة من قفزات أسعار الذهب العالمي، وبالتالي ارتفاع حصة مصر من الإيرادات السنوية. بالإضافة إلى أن منجم السكري يحتاج بشكل ضروري إلى خطة جديدة للعمر الإنتاجي للمنجم، يتم من خلالها إعادة تصنيف منجم السكري كأحد أفضل الأصول الذهبية في إنتاج الذهب على مستوى العالم، حيث يجب أن تُسهم تلك الخطة في زيادة طويلة الأجل في إنتاج الذهب، مع تكاليف أقل ومخاطر تشغيلية أقل، وانبعاثات كربونية مخفضة بشكل كبير.

وأمام ما تقدم، شركات تعدين الذهب تسعى في الوقت الراهن إلى تأمين الإمدادات للاستفادة من الطلب المرتفع على الذهب، إذ ارتفعت الأسعار بنسبة حوالي 35% على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية، لتسجل أعلى مستوى لها على الإطلاق الشهر الماضي على خلفية الطلب على الملاذ الآمن وتوقعات خفض أسعار الفائدة، مما

عـزز خزائـن المنتجيـن. وعليـه، سـتضيف صفقـة منجـم السـكري للذهـب فـي مصـر، الـذي يُعـد أحد أكبـر مناجـم الذهب فـي العالم، إلـى محفظة شـركة أنجلـو جولـد، رابع أكبر شـركة تعديـن ذهب في العالـم، التي نقلت إدراجهـا الأساسـي مـن جوهانسـبرج إلـى نيويـورك العام الماضـي 2023، بهـدف الوصـول إلـى مجموعـات أعمـق مـن رأس المـال، محاولـة تعزيـز تقييمها .

مجمـل القـول، لعبـت الثـروات التعدينيـة دورًا مهمًـا فـي تطـور البشـرية وبالأخـص الذهـب، حيـث يحتـل فـي الظـروف الراهنـة مكانـة مهمة في الاقتصاديـات المحليـة، وفي العلاقات الاقتصاديـة الدولية، حيث طرأ على وضعيتـه تغيـرات أساسـية،ويعيش الآن مرحلـة مهمة مـن مراحل تحوله التاريخـي. وعليـه يمكـن القـول إن مصـر تقـوم فـي الآونـة الأخيـرة بزيادة تعظيـم الاسـتفادة مـن مواردهـا الطبيعيـة، والاهتمـام بملـف التنميـة فـي جميـع مـا تملكـه مصـر مـن هبـات طبيعيـة لـم تسـتخدم، وظلـت مشـروعاتها حبيسـة الأدراج فتـرات طويلـة دون اهتمـام أو تخطيـط، لتتسـابق الآن مـع الزمـن، لتعويـض تلـك الملفـات مـع مـا تسـتحقه مـن اهتمـام، حيـث يهـدف ذلـك إلـى تعزيز مكانـة مرموقـة يكـون عليه وضع الاقتصـاد بشـكل عام.

وفـي الأخيـر، يشـهد قطـاع التعديـن المصري جهـودًا واضحة ومسـاعي حقيقيـة تهـدف إلـى تحسـين منـاخ الاسـتثمار وتهيئـة البيئـة لجـذب اسـتثمارات جديـدة واسـتقطاب المزيـد مـن كبـري الشـركات العالميـة، فـي ظـل مـا تتمتـع بـه تلـك الشـركات مـن سـمعة كبيـرة وتكنولوجيـات متقدمـة فـي هـذه الصناعـة الاسـتراتيجية، وكذلـك مـا تـم مـن تطويـر عقـود الاسـتغلال التعدينيـة بهـدف تشـجيع وتحفيـز المسـتثمرين.

مقالات تحليلية

معدلات تضخم أغسطس 2024... جاءت وفقا للتوقعات بعد قرار ارتفاع اسعار الوقود

شادي هلال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

كانت الحكومة المصرية قد أقرت زيادات سعرية مؤخراً في نهاية شهر يوليو 2024 وصلت إلى 15% فيما يخص المواد البترولية، كما رفعت أسعار الكهرباء بنسب تراوحت بين 14% إلى 40%، بعد اتفاقها على حزمة الدعم المالي مع صندوق النقد الدولي بقيمة 8 مليارات دولار أمريكي الذي تم توقيعه في مارس الماضي.

وكان من المرجح وفقا لتوقعات المحللين الاقتصاديين، أن ترتفع ارقام التضخم على أساس شهري بعد سلسلة الزيادات في الأسعار التي أعلنتها الحكومة «التضخم مع ارتفاع أسعار الوقود» وربط تأثير تلك الزيادة الأخيرة بأسعار الوقود بزيادة اسعار تكاليف المعيشة ومن ثم ارتفاع مستويات التضخم وأعربوا أن تأثير هذه الزيادة سينعكس على قراءة التضخم لشهر أغسطس 2024.

سبب ارتفاع التضخم

خلال الشهرين الماضيين، قامت الحكومة المصرية بزيادة أسعار البنزين والسولار، بالإضافة إلى رفع أسعار تذاكر القطارات ومترو الأنفاق، وهو ما انعكس على أسعار العديد من السلع والخدمات.

فقد تركزت المفاجأة السلبية في عنصر واحد، مع أن هذا العنصر يمكن أن يحمل بعض المخاطر المستقبلية على السلع الغذائية وتكاليف المعيشة للأسرة المصرية بشكل عام، حيث جاء التأثير كبيرا بالرغم أن مستوى الزيادة كان بنفس مستوى ارتفاع أسعار الوقود في أبريل تقريبا.

فالارتفاع في أسعار خدمات النقل كان الضعف ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار النقل بنسبة 11.8% في أغسطس وهذا يعني أن التضخم السنوي لوسائل النقل ارتفع إلى 32% من 17.9% في يوليو 2024

وبحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الصادرة يوم الثلاثاء 10 سبتمبر 2024 تسارعت وتيرة التضخم في مدن مصر في أغسطس 2024 لتعكس للمرة الاولى منذ 5 أشهر معدلات الهبوط، إذ أدى قيام الحكومة برفع أسعار بعض الخدمات والمنتجات إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين مجدداً حيث بلغ معدل التضخم لشهر أغسطس 2024 (26.2%) على أساس سنوي، مقارنة ب(25.7%) في يوليو2024، وعلى أساس شهري، بلغ ارتفاع أسعار المستهلكين 2.1% في أغسطس 2024، مقابل 0.4% في يوليو2024.

ومن حيث أرقام التضخم في السلع الغذائية، انخفض تضخم أسعار المواد الغذائية - باستثناء أسعار الفواكه والخضروات المتقلبة - بنسبة 0.2٪ على أساس شهري، مما لا يظهر أي علامات واضحة على آثار الارتفاع الأخير في أسعار الوقود يوليو 2024.

ارتفاع التضخم على أساس سنوي

وقد أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تسارع التضخم بمدن مصر إلى زيادة أسعار الخضراوات 44.2% على أساس سنوي، والمنتجات الغذائية 55.9%، والمياه المعدنية والعصائر الطبيعية 43.6%، والطعام والمشروبات 28.1%، والحبوب والخبز 32.5%، واللحوم والدواجن 21.1%، والألبان 34.7%، والفاكهة 29.7%.

وأعلن البنك المركزي المصري أن معدل التضخم الأساسي، الذي يستثني أسعار السلع الأكثر تقلباً، زاد إلى 25.1% في أغسطس من 24.4% في يوليو.

تم الإشارة سابقا الى مخاطر ارتفاع أسعار الوقود على السلع والحاصلات الزراعية « مائدة الطعام» وإن كانت لم تحدث بعد

حيث قال حاتم نجيب، رئيس الشعبة العامة للخضراوات والفاكهة بالاتحاد العام للغرف التجارية عقب قرار الحكومة بزيادة أسعار الوقود في يوليو 2024 «إن الشعبة أعدت دراسة لأسعار السلع والحاصلات الزراعية وقدمتها للجهات المختصة، وتوصلت إلى زيادات تتراوح بين 10 و15%. وبرر نجيب، الزيادات

فـي أسـعار الفاكهـة والخضـراوات متأثـرة بصعـود تكاليـف الإنتـاج، مـن معـدات زراعيـة سـواء لحـرث الأرض أو ماكينـات الـري أو موتـورات رش مبيـدات معظمهـا معـدات تعمـل بالسـولار وتؤثـر علـى التكلفـة النهائيـة، بجانـب تأثرهـا بزيـادات طفيفـة جـدا فـي أسـعار النقـل، وارتفـاع أسـعار الأجـور للأيـادي العاملـة.»

أشـار إلـى أن الدراسـة فسـرت أن الزيـادات فـي أسـعار الشـحن والنقـل سـتكون قـروش علـى الكيلومتـرات، حيـث إن السـولار ارتفـع بنحـو 30 جنيهـا فـي كل مـرة يتـم فيهـا مـلء خـزان الوقـود فـي السـيارات، وتشـحن السـيارة الواحـدة نحـو 2 طـن حمولـة، لـذا فـإن الزيـادة لـن تؤثـر بشـكل كبيـر علـى أسـعار السـلعة.

- **الحل للحد من ارتفاع أسعار الخضروات والفاكهة**

قـال رئيـس شـعبة الخضـراوات والفاكهـة، «إن زيـادة المعـروض مـن السـلع مـن شـأنه أن يمتـص الزيـادات التـي شـهدتها أسـعار المحروقـات ومـن ثـم لا يشـعر المسـتهلك بزيـادات نهائيـا فـي سـعر السـلعة وطالـب، وزارة الزراعـة بدعـم أكبـر للمزارعيـن بالماكينـات والمعـدات الحديثـة مـن خلال مديرياتهـا بالمحافظـات، حتـى تسـيطر وتدعـم تكلفـة الانتـاج.»

تحوط البنك المركزي قد يمتد الى الربع الأخير

مـن المرجـح أن تجعـل المفاجـأة السـلبية لمعـدلات التضخـم البنـك المركـزي المصـري يشـعر بالارتيـاح فـي موقفـه تجـاه السياسـة النقديـة المتشـددة، وتثبـت القـراءة أنـه كان عليـه أن يكـون حـذرًا

من خفض أسعار الفائدة في وقت مبكر جدًا قبل الحصول على الطمأنينة الكاملة بشأن مسار تباطؤ التضخم. وفقاً لذلك من المتوقع أن تظل أسعار الفائدة ثابتة حتى نهاية عام 2024، ولن يتم اتخاذ قرار في تخفيض أسعار الفائدة قبل الربع الأول من 2025 وذلك تحوطا من قرارات الحكومة اولا لخفض الدعم عن عدد من السلع، والخدمات، وثانيا ارتفاع أسعار السولار ضمن الزيادة الأخيرة لأسعار الوقود، وثالثا زيادة أسعار الكهرباء كما أعلنت الحكومة المصرية.

توقعات المحليين الاقتصاديين لأرقام التضخم المستقبلية

يتوقع المحللون الاقتصاديون ان تعود معدلات التضخم للانخفاض من جديد في نهاية العام لتصل حول 22% متدرجة بداية من أكتوبر حتى ديسمبر في حالة عدم صدور قرارات جديدة.

على الهامش... من المحتمل زيادة أسعار الغاز الطبيعي في الفترة المقبلة

تدرس الحكومة إقرار زيادات جديدة على أسعار الغاز الطبيعي في ظل مشكلة نقص الإمدادات الحالية، يتوقع الكثيرون أن تساهم هذه الإجراءات في فرض المزيد من الضغوط على القطاع ما سيؤثر على هوامش الربحية وعلى معدلات النمو سواء في عمليات الإنتاج أو التصدير وسط توقعات بأن تدفع زيادات أسعار الطاقة معدل التضخم إلى الارتفاع مرة أخرى بعد تباطؤ.

حيث انتشرت اخبار عن انتهاء الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» الحكومية من إعداد دراسة، لزيادة أسعار الغاز الطبيعي الموجه إلى المصانع في مصر بين 10% و30% حسب كل قطاع صناعي واستخدامه، وجاءت الدراسة بتحديد تكلفة المليون وحدة حرارية من الغاز الطبيعي الذي يتم ضخه للمصانع بمصر عند نحو 6 دولارات مقارنة بالتكلفة الحالية للقطاع الصناعي على المليون وحدة حرارية من الغاز الطبيعي التي تتراوح أسعارها بين 4.75 إلى 5.75 دولار ، والتي قد ترتفع لأكثر من ذلك خلال العام المالي الجاري بسبب زيادة معدلات استيراد الغاز للبلاد ويقدر إجمالي احتياجات القطاع الصناعي نحو 2.1 مليار قدم مكعب غاز يومياً.

تأتي محاولات مصر لزيادة أسعار الغاز الطبيعي الموجه للمصانع بعد أن تحولت مجدداً إلى مستورد للغاز الطبيعي منذ أبريل الماضي بعد هبوط إنتاج البلاد، مما دفعها لاستيراد نحو 21 شحنة منذ أبريل وحتى نهاية سبتمبر الحالي، بجانب 20 شحنة غاز أخرى تسعى لاستيرادها حتى نهاية هذا العام لتلبية الطلب القوي على هذا الوقود وسط ارتفاع درجات الحرارة.

مقالات تحليلية

التخارج من أصول الدولة: خطوات جديدة نحو تحفيز الاقتصاد وتوسيع دور القطاع الخاص

دعاء عبد المنعم

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، عزم الحكومة احراز تقدم في برنامج الطروحات الحكومية والذي أطلقته مصر في مارس من العام الماضي تنفيذا لوثيقة ملكية الدولة التي تستهدف زيادة الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الاقتصاد المصري بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام من جهة وزيادة عدد فرص العمل بالسوق من جهة أخرى.

أكد مدبولي في مؤتمر صحفي عقب الاجتماع الأسبوعي للحكومة أن الحكومة لديها سياسة ثابتة في هذا الإطار إلا أن تبعات التوترات العالمية فرضت إعادة ترتيب الأولويات فيما يتعلق بالأصول المطروحة للاستغلال مشددا على أن الطروحات لا تعني بيع أصول الدولة ولكن تعظيم الاستفادة من هذه الأصول، مُوضحًا أن التوقيت المناسب للطرح شيء مهم جدًا والحصول على أفضل سعر.

وثيقة ملكية الدولة.. التزام مصر بالشراكة مع القطاع الخاص

تمتلك الدولة المصرية رؤية متكاملة لتشجيع القطاع الخاص والتي تبلورت في وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول التي تتضمن مقترحات تخارج الدولة من عدد من الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات لصالح القطاع الخاص ومتضمنة تسعة أنماط من الشراكة مع القطاع الخاص مستفيدة في ذلك من التجارب الدولية الناجحة في انتهاج هذه الشراكة.

تستهدف سياسة ملكية الدولة للأصول رفع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات محققة لطموحات المصريين من خلال رفع معدل الاستثمار إلى ما يتراوح بين 25 ٪إلى 30٪؛ بما يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى ما بين 7 ٪ إلى 9 ٪ لتوفير فرص عمل كفيلة بخفض معدلات البطالة. كما تستهدف تمكين القطاع الخاص المصري من خلال إتاحة فرص متنوعة لتواجد القطاع الخاص في كافة الأنشطة الاقتصادية، بما يساعد على رفع نسبة مساهمته الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمارات المنفذة، والتشغيل، والصادرات، والإيرادات الحكومية على أن تتدخل الدولة لضخ الاستثمارات وملكية الأصول في القطاعات التي يعزف القطاع الخاص عن الدخول فيها.

تستهدف الرؤية المصرية في هذا الشأن أيضا تحسين بيئة العمل للقطاع الخاص وحوكمة تواجد الدولة في الأنشطة

الاقتصادية من خلال التواجد في القطاعات الاقتصادية وفقا لمعايير محددة، وأن يتم التحول من إدارة مؤسسات الدولة إلى إدارة رأس مال الدولة، وذلك من خلال تحديد آليات تخارج الدولة من الأصول المملوكة لها سواء من الإدارة أو الملكية.

تسهم هذه المستهدفات في نهاية المطاف إلى تحقيق وفورات مالية تدعم الموازنة العامة للدولة وتسهم في تحقيق الانضباط المالي وضمان الاستدامة المالية وتعزيز قدرة الدولة المالية على دعم شبكات الأمان الاجتماعي؛ لحماية الفئات الهشة، وزيادة مستويات قدرة صمود الاقتصاد المصري أمام الأزمات.

تضمن الرؤية المصرية في هذا الصدد تخارجا تدريجيا من عدد من الأنشطة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص مع مراعاة الأبعاد الاستراتيجية والأمنية للأنشطة الاقتصادية عند اتخاذ قرارات ملكية الدولة للأصول، بالإضافة إلى تحسين طريقة تخصيص الموارد الاقتصادية وتحديد منهجية التعامل بعد التخارج لتجنب التداعيات غير المواتية، من حيث العمالة والإيرادات.

يتكامل مع تنفيذ هذه الرؤية تبني الحكومة المصرية منظومة كاملة من السياسات الاقتصادية الكلية المحفزة لنشاط القطاع الخاص؛ ومنها سياسة نقدية داعمة للاستقرار السعري ومعززة لأسس استقرار الاقتصاد الكلي تسعى إلى خفض معدلات التضخم، وتحفيز مستويات الائتمان الممنوح، وسياسة مرنة لسعر الصرف تساعد على زيادة مستويات تنافسية الصادرات المصرية؛ بما يدعم في مجمله بيئة الأعمال، ويحقق المستهدفات الاقتصادية الكلية.

صفقة التخارج من تمويلي

أتمت الحكومة مؤخرا بنجاح صفقة تخارج الشركات المملوكة للدولة من شركة تمويلي للتمويل متناهي الصغر؛ في خطوة تعد ترجمة لفكرة تخارج الدولة من بعض الأصول لصالح القطاع الخاص بهدف تعظيم الأصول وليس البيع. تمت الصفقة لصالح تحالف من المستثمرين الدوليين من خلال توقيع اتفاقية بيع 100٪ من أسهم شركة تمويلي للتمويل متناهي الصغر - المملوكة لشركتي إن أي كابيتال، وأيادي التابعتين لبنك الاستثمار القومي، والبريد للاستثمار- في صفقة قدرت ب 2.5 مليار جنيه (58 مليون دولار) لتحالف دولي ضم كل من صندوق الاستثمار المباشر الإقليمي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية و»تنمية كابيتال فنتشرز» (TCV)، و»بريتش إنترناشونال إنفستمنت» (BII).

تأسست شركة تمويلي في عام 2017 كشركة متخصصة في تقديم الخدمات المالية غير المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والتي بلغت 17 مليار جنيه منذ تأسيسها وحتى يوليو الماضي وفقا لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

صرحت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الدكتورة رانيا المشاط، أن اتفاقية التخارج، تتوافق مع برنامج الحكومة المصرية للسنوات الثلاث المقبلة، والذي يسعى إلى بناء اقتصاد تنافُسي جاذب للاستثمارات، ورفع معدل النمو السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعظيم العائد

على الاستثمارات الحكومية، والتحول نحو نمو مستدام وزيادة مساهمة استثمارات القطاع الخاص في الناتج المحلي .

وأكدت أن هذه الصفقة تمثل خطوة كبيرة نحو تنمية قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر، وزيادة نسبة الشمول المالي، حيث تقوم المشروعات متناهية الصغر بدورٍ أساسي في تحقيق التنمية، من خلال دعم النمو الاقتصادي الشامل، وتوفير فرص العمل، في ظل وجود نحو 3.4 مليون منشأة قطاع خاص في مصر، نحو 98٪ منها هي مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، وفقًا للتعداد الاقتصادي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

كما تعزز هذه الصفقة الدور الذي يقوم به شركاء التنمية لدعم وتنمية القطاع الخاص في مصر والذين قاموا بضخ تمويلات واستثمارات في مصر بقيمة 11 مليار دولار خلال السنوات الأربعة الماضي.

منصة «حافز»

تعزيز التواصل بين القطاع الخاص ومقدمي التمويل هو أيضا ضمن الأدوات التي تتبناها الحكومة لتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي المحلي. ومن هنا أطلقت وزارة التعاون الدولي -قبيل اعلان التشكيل الوزاري الجديد الذي ضم حقيبة التخطيط والتنمية الاقتصادية إليها- منصة «حافز» الالكترونية والتي توفر للشركات الخاصة معلومات الدعم الذي تحتاجه سواء لرواد الأعمال أو الشركات المتوسطة أو الكبيرة. تهدف

هـذه المنصـة لتعزيـز الشـراكات العالميـة وتمكيـن شـركات القطـاع الخـاص للوصـول لوسـائل الدعـم المتوفـرة كالاسـتثمار المباشـر أو التمويـل التجـاري أو ضمـان المخاطـر أو الائتمـان فـي صـورة 58 خدمـة تمويليـة تتيحهـا المنصـة وطيـف واسـع مـن المبـادرات التمويليـة مـن شـركاء التنميـة وهـو مـا يتماشـى مـع رؤيـة الدولـة لتشـجيع مسـاهمة القطـاع الخـاص فـي التنميـة وتعظيـم اسـتفادته مـن شـركاء التنميـة.

بالتـوازي مـع ذلـك؛ تنفـذ الحكومـة حاليـا برنامـج «تمويـل سياسـات التنميـة»، بالتكامـل بيـن الشـركاء الدولييـن مـن بينهـم البنـك الدولـي، والاتحـاد الأوروبي وبنـك التنمية الأفريقي، والدي يوفـر تمويلات لدعم الموازنـة، وتنفيـذ الإصلاحـات الهيكليـة المحفـزة للقطـاع الخـاص فـي العديـد مـن القطاعـات مـن خلال ثلاثـة محـاور رئيسـية وهـي اسـتقرار الاقتصـاد الكلـي وتعزيـز القـدرة علـى الصمـود، وتحسـين التنافسـية وبيئـة الأعمـال، وتعزيـز التحـول الأخضـر لمصـر.

تحفيز القطاع الخاص

رصـد تقريـر حديـث لمركـز المعلومـات ودعـم اتخـاذ القـرار التابـع لمجلـس الـوزراء المصـري حزمـة الإجـراءات الإصلاحيـة التـي تبنّتهـا الحكومـة المصريـة خلال ثلاث سـنوات (مايـو -2022 يونيـو 2024)؛ لتشـجيع القطـاع الخـاص وتمكينـه والتـي سـاهمت فـي ارتفـاع نسـبة مسـاهمة القطـاع الخـاص فـي إجمالـي الاسـتثمارات إلـى ٪37 خلال العـام المالـي المنتهـي 2024/2023، والتـي مـن المخطـط زيادتهـا إلـى ٪48 وفـق الخطـة الاقتصاديـة للدولـة للعـام المالـي الجـاري 2025/2024

وفقا للتقرير؛ تم تنفيذ 293 إجراءً إصلاحيًّا داعمًا للقطاع الخاص هدفت بشكل أساسي إلى تعزيز مرونة وإصلاحات سياسة سعر الصرف، وتعزيز المنافسة والحياد التنافسي، وتشجيع القطاع الصناعي، ودعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال - الذي كان لها نصيب الأسد من هذه الإجراءات ، علاوة على الإصلاحات ذات الصلة بالأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية، وتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة.

الخلاصة

نجحت مصر في طرح شركات وأصول مملوكة للدولة بقيمة 5.8 مليار دولار من أصل 6.5 مليار دولار تستهدفها مصر خلال العام الجاري وفقا لبرنامج عمل الحكومة المعلن حتى العام المالي 2027/2026. تستهدف مصر من خلال عوائد هذه الطروحات تخفيض مستويات الدين وزيادة الفائض الأولي للموازنة حتى نهاية برنامج التسهيل الائتماني الممتد مع صندوق النقد الدولي المقرر في سبتمبر 2026 مع المساهمة في تحسين مستويات النمو الاقتصادي.

يعد الإسراع في تنفيذ برنامج الطروحات؛ خاصة مع ترتيب أولوياته كما أعلن رئيس الوزراء، هو ضرورة في الوقت الراهن خاصة وأنه يحمل رسائل إيجابية للمستثمر الأجنبي على وجه الخصوص بأن الدولة جادة في توجهاتها وملتزمة بما تم الإعلان عنه؛ فضلا عن أنه سيسرع من تحقيق المستهدفات الموضوعة خلال السنوات الثلاثة المقبلة وحتى عام 2027/2026.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg